المياه الجوفية في كربلاء ..أسباب قديمة وحلول مؤقتة

تعتبر كربلاء مدينة كما يقول أهلوها تعيش فوق بحر من المياه الجوفية..ولانهم تعودوا وجود هذه المياه على أعماق لم تكن بعيدة ويكفي أن تحفر حفرة قليلة العمق لتجد المياه الجوفية وقد خرجت إليك إلا إن ما يقلقهم هو إن هذه المياه وصلت إلى ضريحي الإمام الحسين وأخيه العباس كما قال ذلك مسؤولو العتبة الحسينية..وما أن أعلن عن هذا التخوف حتى عقد في مدينة كربلاء مؤتمر علمي لإنقاذ المدينة من خطر المياه (الجوفية) وقد شهد حراكا علميا من اجل الوصول إلى نتائج علمية تكون كفيلة بالتخلص من هذه المياه.

المهندس محمد مسلم عويد

كربلاء / المدى

ويقول المهندس الاستشاري محمد مسلم عويد وهو الباحث والمتعمق في هذا الجانب والموظف في مديرية الموارد المائية في كربلاء إن هذا المؤتمر أعاد للواجهة مشكلة طالما عانت ومازالت تعانيها مدينة كربلاء ألا وهي ارتفاع مناسيب المياه الأرضية التي تعورف على تسميتها بالمياه الجوفية ، في المدينة سواء كان ذلك في مركز المدينة أو حول الروضتين الشريفتين أو ارتفاعها في الأراضي الزراعية.

وأضاف عويد وهو عضو نقابة المهندسين العراقيين بدرجة استشاري.. بالنسبة للشق الأول سبق ان اعددنا دراسة تفصيلية بهذا الجانب وكانت الأولى من نوعها في تشخيص الأسباب ونوقش موضوعها في الندوة العلمية التي إقامتها جامعة كربلاء عام ٢٠٠٣ وتمت إعادة طرح هذا الموضوع ومناقشته في ندوة علمية موسعة دعي إليها الأساتذة ذوو الاختصاص من جامعات كربلاء ،بغداد ، بابل ، الكوفة والمستنصرية وعقدت في قاعة دار العلم في العتبة الحسينية عام ٢٠٠٧,

في بداية عقد التسعينيات شهدت كربلاء ارتفاعا حادا في مناسيب المياه الأرضية وهو ما نريد التحدث عنه وما ركزنا عليه حتى في دراساتنا من خلال متابعة رصد مناسيب المياه من خلال أنابيب الرصد الهيدرولوجي (البيزوميترات) التي نصبت من عدة جهات سواء من المركز القومي للمختبرات الإنشائية أو من قبل الجمعية العلمية للموارد المائية أو من قبلنا لاغراض الدراسة خلال الفترة (من شهر تشرين الأول ١٩٩٩ لغاية نهاية عام ٢٠٠١).

استنتاجات وأسباب

يواصل عويد الى انه توصل إلى العديد من الاستنتاجات حول هذا الموضوع منها:

١- بدأت مناسيب المياه تحت السطحية بالارتفاع الحاد من حزيران عام ١٩٩٧ ، حيث بدأ يظهر في (سراديب) أبنية الدور المجاورة للروضتين الشريفتين وبعد التحري عن هذا التاريخ اتضح أن مديرية ماء كربلاء قد بدأت بالضخ من خزانات الماء الأرضية التي تقع شمال المدينة والتي تصلها المياه من مشروع ماء (٧).

٢- لوحظ ان المياه الأرضية في مركز المدينة وحول الروضتين الشريفتين ترتفع صيفا وتنخفض شتاء وبشكل واضح.

٣- عند توقف محطات المجاري في منطقة (باب بغداد) يلاحظ حدوث ارتفاع أيضا في مناسيب المياه وهذا ما تؤكده الخرائط الفنية لمسارات شبكة المجاري التي تضررت وبقيت وصلاتها سائبة خلال عملية إزالة الأبنية بواسطة المتفجرات عام ١٩٩٠ ومازالت قائمة حتى الآن.

٤-ومن خلال دراستنا لاحظنا أن مناسيب شبكات البزل القريبة هي أوطأ من مناسيب المياه الأرضية حول الروضة الشريفة.

ولا علاقة للمبازل والجداول ومحطات الضخ بارتفاع المياه في مركز المدينة ضمن مناسيب المياه ولا علاقة أيضا لمياه بحيرة الرزازة بارتفاع مناسيب المياه الأرضية حول الروضتين وهذا ما يؤكده واقع الحال حيث إن مناسيب مياه البحيرة وصلت إلى ٢٣,٥٠ في حين لازالت مناسيب المياه حاليا تناهز ٢٩ إلى ٢٩,٥ م في اقل تقدير أي أعلى بحدود ٦ أمتار.

٥-تبين من الدراسة إن هناك مصادر موضعية للمياه تختلف من موقع لآخر ومن فترة لأخرى تتسبب في ارتفاع مناسيب المياه الأرضية كأن تكون هناك شبكات قديمة للماء أو المجاري.

٦- ضعف ارتباط خطوط شبكات المجاري وبالأخص بعد تفجيرات المنشآت التي حصلت عام ١٩٩٠ في مركز المدينة وكذلك مواقع المنشآت التي أزيلت وبقيت التوصيلات سائبة مما يؤكد تسرب هذه المياه وهذا ما تم ملاحظته في شوارع الشهداء والسدرة والإمام علي(ع).

٧- ضعف كفاءة شبكة مياه الأمطار وقد تكون غير فعالة وخصوصا بعد أن تم إنشاء حدائق فوقها كما في شارع العباس.

مقترحات وحلول

لكل سبب مسبب ولكل مشكلة حل إذا ما تم تحديد الأسباب ولان الأسباب التي تطرق إليها المهندس عويد قد أوضحت مشكلة المياه الجوفية أو السطحية أو أية تسمية أخرى فانه في الوقت نفسه يقدم مقترحات يقول إنها تساهم بحل المشكلة ومنها..ضرورة إزالة شبكة الماء الصافي والمجاري الثقيلة الموجودة حاليا ومجاري مياه الأمطار وتصميم شبكات جديدة آخذة بنظر الاعتبار التوسع المستقبلي لأعداد الزائرين للمحافظة..وإنشاء شبكة للماء الصافي تمر ضمن خندق كونكريتي بعمق ٨٠سم تحت مستوى الأرض حيث يمكن ملاحظة أي تكسرات او تسرب للمياه حتى يمكن معالجته..والتأكيد على معالجة الوصلات السائبة لشبكات المجاري في المنطقة المحصورة حول الروضتين المقدستين والخاصة بالأبنية والمحلات والعمارات التي أزيلت بالتفجيرات عام ١٩٩٠ وهذه مهمة جدا..وكذلك فصل شبكات مياه الأمطار عن المبازل والاعتماد على شبكات منفصلة وغير مرتبطة بالمبازل المغطاة..واعتماد أسلوب الري بالتنقيط لسقي الحدائق بين الحرمين الشريفين..إضافة إلى عمل قاطع رشح يحيط بالروضتين الحسينية والعباسية ويمكن تصريف المياه إلى المبزل الغربي وفق تصاميم تعد لهذا الغرض وبالإمكان تقديم النماذج للتنفيذ ، مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير هذا المقترح على الأبنية المجاورة بما يمنع من احتمال حصول هطول في التربة تحت الأبنية..ويجب أن تأخذ دائرة التخطيط العمراني والبلدية في التصاميم المستقبلية للتقليل من الارتفاع الحاصل في الشوارع المحيطة بالحرمين الشريفين الناتجة من تراكم مخلفات الهدم والبناء خلال الخمسين سنة الماضية، وإعادة تخفيض هذه المناسيب عند البدء في مشروع توسيع مدينة كربلاء.

الجدار الخرساني والمياه الجوفية

قلتم إن من ضمن الحلول هو إنشاء جدار من الخرسانة اللدنة يحيط بالعتبتين الشريفتين..هل هذا هو الحل أو ما هو متوفر من حلول مرئية؟

- نعم إن هذا الحل صحيح من الناحية النظرية وقد جاء المقترح بدراسة أجرتها الجمعية العلمية للموارد المائية عام ١٩٩٩ عند تعاقدها مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (الملغاة) آنذاك ، وان المقترح كان لا يعني بأسباب المشكلة بل العلاج وتضمن المقترح ثلاث فقرات متكاملة منها ((تنفيذ جدار قاطع من الخرسانة اللدنة أو من مواد تحشية بأسلوب الحفر حول الروضتين)). وأشير إلى إن هناك بديلين لكيفية تنفيذ الجدار القاطع أما (بعمل جدار داخلي من الخرسانة اللدنة من سطح الأرض) أو (بعمل جدار تحشية بأسلوب حقن المواد في آبار متقاربة وهو أسلوب متبع في أعمال السدود).

آراء مختلفة

❖ هناك أيضا آراء تقول أن محطات الضخ والمبازل والجداول عامل رئيسي في ارتفاع المياه في العتبتين الشريفتين..ما حقيقة مثل هذا الراي؟

-اعتقد مما ذكر من مناسيب للمياه الأرضية بعدم صحة هذا الرأي والمخططات التي لدينا توضح الفارق بالمناسيب للمياه في مركز المدينة والمبازل الذي يصل إلى قرابة ٣,٥ م والجداول إلى قرابة ٢,٥ م وبذلك اعتقد إن لا علاقة للجداول أو المبازل أو محطات الضخ بهذا الموضوع فيما يخص مركز المدينة وحول الروضتين المقدستين.

تغليف كونكريتي

❖ هناك أيضا آراء تقول أن محطات الضخ والمبازل والجداول عامل رئيسي في ارتفاع المياه في العتبتين الشريفتين..ما حقيقة مثل هذا الراي؟

-اعتقد مما ذكر من مناسيب للمياه الأرضية بعدم صحة هذا الرأي والمخططات التي لدينا توضح الفارق بالمناسيب للمياه في مركز المدينة والمبازل الذي يصل إلى قرابة ٣,٥ م والجداول إلى قرابة ٢,٥ م وبذلك اعتقد إن لا علاقة للجداول أو المبازل أو محطات الضخ بهذا الموضوع فيما يخص مركز المدينة وحول الروضتين المقدستين.

تغليف كونكريتي

من ضمن ما تم طرحه من حلول أو مقترحات هو وجود المبزل الغربي المفتوح لإكمال إعمال تخفيض المياه الأرضية للعتبتين فلماذا يجري العمل بتغليفه بالأنابيب الكونكريتية في الوقت الحاضر؟

من المؤسف حقا أن تقوم الدوائر ذات العلاقة بتغليف هذا المبزل سيما قد اثبت تغليف المبازل وبالرغم من كونها كانت تعمل قاطع رشح وجرى تغليفها بالفلتر والحصى والرمل قد رافقها الانسداد نتيجة ربط شبكة المجاري ومياه الأمطار وانعدام الصيانة لذا اعتبر إن تغليف المبزل الغربي المفتوح سوف يعيدنا إلى نفس الإشكالات التي حدثت للمبازل المغلفة.

❖إذن ألا توجد مقترحات آنية غير تلك التي تحدثتم عنها لحل المشكلة وتقليل ارتفاع المناسيب أو وقف ارتفاعها في الأقل؟

- نعم هناك مقترحات آنية سريعة لحل المشكلة في الأراضي الزراعية وتتضمن التأكيد على أهمية تنفيذ أنظمة ري حديثة ومساهمة الجهات التنفيذية بمحاسبة المتجاوزين على مياه الري وإعادة تأهيل منشآت السيطرة على الأنهار الفرعية والرئيسية..

ومحاولة تصريف مياه مبزل الرزازة والاستفادة من الفرق الموجود بين منسوبي ماء المبزل وماء البحيرة حتى لو كان ضئيلا من خلال حفر قناة ناقلة لإيصال مياه مبزل الرزازة وفتحها على البحيرة لمسوى ١م فوق منسوب ماء البحيرة الحالي ومن ثم يجري تصريف مياه المبزل عبر طاقم ضخ متكون من ١٥ مضخة تصريف الواحدة منها ١م٣/ثا أي بمجموع ١٥ م٣/ثا وبهذه الطريقة يمكن تخفيض مياه المبزل والمبازل المرتبطة به بفترة قياسية جدا.

❖ إذا كانت هذه مقترحات آنية فلا بد من أن تكون مقترحات بعيدة المدى لان النجاح لا يرتبط بما يتم تحقيقه آنيا بلا دراسة للمستقبل؟

- نعم هناك دراسة بهذا الشأن وتتضمن إعادة شاملة لدراسة تربة مبزل الرزازة والمشاكل الموجودة فيه والمنشآت المحدثة عليه وتصاريفها وخصوصا المنشأ القريب من المحطة.. ودراسة تربة مبازل مشروع الحسينية وبني حسن حتى يمكن اقتراح أي حل بعد التأكد من إمكانية الوصول للمناسيب المطلوبة.

التعليم العالي وإشكالية أستثمار رأس المال البشري في العراق

بغداد / حسين عبد الكريم

كما هو متعارف، أن قطاع التعليم في الدولة، هو من أهم القطاعات الأنتاجية لرأس المال البشري في العراق، فهو يمتلك عقولاً بشرية، لكنها مازالت تحتاج الى التوظيف ، وهانحن في العراق وبعد مرور خمس سنوات من التغير، مازال قطاع التعليم عموما ومجال الأستثمارات لرأس المال البشري في العراق معدومة ، بل لاتوجد ان صح التعبير .

ولمناقشة هذا الموضوع التقينا العديد من الاساتذة المتخصصين في جامعة بغداد الجامعة التكنلوجية ، الدكتور محمد خالد ٦٠ عاماً استاذ تدريسي في جامعة بغداد فيقول، انه بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وحتى الآن لم نجد استقطاباً من لدن الشركات العالمية للكفاءات العراقية، اذ ان الوضع الامني مايزال عائقا لوجود الشركات العالمية المتخصصة في مجال استثمار راس المال البشري ، واضاف ان الأستثمار لرأس المال البشري في العراق ممكن وناجح، لأن كل شيء موجود، الا المكننة والمختبر الذي يعد احد الحاجات الضرورية للبحث العلمي، وبالتالي دعا الشركات الاجنبية الى الاستثمار في رأس المال البشري بالعراق ، من خلال التعاون بين الشركات العالمية والجامعات العراقية، لكنه ذكر بالوضع الأمني الذي يعيق عملية الانتقال في المجتمع العراقي ككل . اما الدكتورة نوال أستاذة جامعية فتقول: إن اشكالية التعليم في العراق هي عدم توفير مختبرات جيدة للتعليم، اننا عندما نطلب تجهيز من الوزارة ١٠٠ جهاز تصلنا ١٠ أجهزة ولانعلم السبب وهذا يعيق عملية تطوير راس المال البشري .

واذا كانت الشركات العالمية حقا تريد أستثمار رأس المال البشري، فلتعجل بذلك، لان العقول العراقية ممتلئة ومتخمة بالبحوث والنتاجات العلمية الرصينة، التي لم تستطع ان ترى النور بسبب عدم وجود جهة جذب او تنفيذ لهذه المشاريع الاستثمارية ، واكدت انه على الشركات المستثمرة ضرورة أن توفر منحة مالية لطلاب الدراسات العليا، ناهيك عن المواضيع المهمة، التي تستحق البحث، خدمة للاستثمار في العراق . اما الدكتور أمين محمد ، وهو أستاذ جامعي ، فيرى أن مسألة أستثمار رأس المال البشري ممكنة جداً، بل فكرة جذابة للاكاديميين العراقيين، ويؤكد انه شارك في العديد من المؤتمرات الدولية الاقليمة والدولية، وأكد انه لابد ان يكون التعليم العالي متكيفا مع حاجة الاسواق العالمية، حتى لانبحث في المجهول، وهذا بحد ذاته سيدفع عجلة التعليم في العراق الى أمام، وهذا ايضاً مدخل الى نقل التكنلوجيا الى العراق، ومحاولة محاكاة النماذج العالمية في التنمية كنموذج دول جنوب شرقي آسيا .

اما عن مسالة عودة العقول العراقية المهاجرة الى أرض الوطن، فأكد أنه يمكن ان تعود هذه العقول بشرط توفير الأمن والأستقرار، وتغيير السياسة التعليمية، سواء في العراق او الدول العربية، التي قد تعيق عملية البحث والتطوير ، لكنه ذكر ان العراق يختلف حتى الآن عن الدول العربية من الناحية السياسية ، ودعا الدول العربية الى ان تنظر الى التعليم العالي، ومنها العراق نظرة جديدة ،واضاف ان تأخير عملية الأستثمار لرأس المال البشري مازالت مرتهنة بالوضع الأمني غير المستقر والتي تسهم بتعكيره دول عديدة، هدفها ان لايتطور العراق ويصبح ذا أثر كبير في الشرق الاوسط .

أما الدكتورة مثال محمد ، فترى أن التعليم العالي في انحدار، وقد اثر في رأس المال البشري في العراق، فقبل السقوط كانت ذريعة التعليم العالي، أن هناك حصاراً، لكن مستوى التعليم كان بانحدار سلبي جداً، الى ان وصلنا الى ما بعد نيسان ٢٠٠٣ الى تمنيات اعادة اعمار العراق ،لكننا وجدنا ان التغيير الذي حدث، دمر حتى المكتبات التي جمعناها بايدينا، وحتى الان نعاني شحة المصادر لم نستطع ان نشتري ما نحتاجه للبحث العلمي ، ثم ان الاستاذ العراقي مازال يعاني الغربة في مناهج تدريس المواد العلمية للمراحل الدراسة كافة ،كذلك لم تشترك أية جامعة في أية مجلة علمية تصدر عن الجامعات العالمية ، ثم أنه حتى المنظمات الأنسانية التي تدعي انها تقدم الى مركز التعليم العالي خدمات، نطلب منها تزويدنا بأحتياجات ضرورية، لكنها حتى الآن لم تزودنا بها، اننا الآن لانملك أي جهاز في مختبر قسم المعادن، ونحن الآن نحتاج الى برنامج سوفت وير الذي يتراوح سعره ٥٠٠٠- ٦٠٠٠ آلاف دولار .

أما الأستاذة بشرى وهي أستاذة جامعية وباحثة اكاديمية في مجال تقنيات المعلومات، ترى أن فكرة أستثمار رأس المال البشري في العراق غير ناجحة في الوقت الحاضر، بسبب عدم توفر الشركات العالمية الجاذبة لذلك ، فالاكاديمي العراقي والباحث اذا اراد ان يعمل مع هذه الشركات،فأنه لا يستطيع بسبب عدم أستقرار الوضع الامني، وعند تحقق الاستقرار السياسي ستجد هذه الشركات العديد من المشاريع المشتركة بين الجامعات العراقية والشركات الاستثمارية في قطاع التعليم والمعلومات والشركات الصناعية، لكنها بدأت تشكو من انعدام المختبرات، وتؤكد ان التعليم العالي بل حتى الجامعات العراقية لم تستطع ان تبتكر طريقة لحل اشكالية المختبرات والبحوث التطبيقية، لذلك ترى انه يمكن ان يكون البحث العلمي مشتركاً بين الاكاديميات العراقية والشركات العالمية ووفق احتياجات هذه الشركات.

ثم انها وجدت الفرصة لتوجه نداءها الى المسؤولين عن التعليم العالي، بأن يوفروا حقوقهم كاملة ويعطوهم الحق بدخول دورات تدريبية لتطوير الاساتذة والتدريسيين من أجل أنماء راس المال البشري،ولكي يأخذ التدريسي العراقي فرصة ليتعرف على ماهو جديد في مجال تخصصه، أكدت نحن لانريد دعماً مالياً فقط ، نعم لقد ارتفعت الرواتب ، لكن لابد ان يؤخذ بنظر الأعتبار وضع الطالب في البعثات الدراسية والزمالات، إذ مازلنا مستبعدين حتى الان، ثم انها محصورة بالاوائل الثلاثة فقط او بعض الطلاب .. الخ ، يعني ان مرحلة تحتوي على ٣٠ طالباً يذهب منهم واحد أو اثنان أو ثلاثة في الأكثر، وهذه سياسة غير عادلة، لابد من اعادة النظر فيها ، بسبب حاجة العراق الى كفاءات متطورة من اجل التنمية والتطور، وأضافت، اننا نعاني قدم وسائل التعليم في العراق، وخلوها من الوسائل الأيضاحية المتطورة . أما الأستاذ احمد ، وهو تدريسي وباحث في كلية الهندسة فيرى، أن أستثمار رأس المال البشري أمر لابد منه في العراق، لكن الظرف الحالي لايسمح بدخول هذه الشركات العملاقة لأقامة مشاريع ستراتيجية وبناء شراكات، وأضاف إن التعليم العالي في العراق، لابد ان يعاد تحديثه بوسائل متطورة من خلال التعاون مع الجامعات العربية والأجنبية، ثم اننا نعاني نقص المصادر العلمية، وتوقع ان هنالك العديد من المعوقات، ناهيك عن الظرف الأمني المتردي، فكل هذه تعيق عملية التنمية وتطوير قطاع التعليم في العراق،وحاول ان يربط بين متغيرين هما، الأمن والأستقرار وعلاقتهما بعودة الكفاءات العلمية من أجل تحديث راس المال البشري، اذ يقول لي العديد من الاصدقاء،أنهم يرغبون بالهجرة بسبب الوضع الأمني في العراق، إذ ان البعض منهم يحبذ البقاء، وهذا ما سينعكس على قطاع التعليم بصورة سلبية، لكننا نحاول بين الحين والآخر ان نتكيف مع هذا الوضع الغريب، لذلك وجد ان معادلة أستقرار الوضع الأمني هي المدخل لعودة العقول المهاجرة، التي نستطيع من خلال توظيفها واعادتها الى قطاع التعليم ،لأجل تطوير قطاع التعليم من خلال آلية الاكتساب والتطوير لراس المال البشري.

دراجات نارية جاءت لعبة وأصبحت حقيقية

بغداد/ إيناس طارق

بالرغم من سهولة تنقلها وعدم خضوعها لنظام الفردي والزوجي ولكن في الوقت ذاته اصبحت مشكلة لمالكيها تلك (الدراجة النارية) التي ازدادت واصبحت وسيلة للذهاب الى العمل وليس الى قاطع المرور نتيجة احتجازها وغرامة مالكها ثلاثين الف دينار.

في تقاطع الطريق المؤدي الى(السنك. ابو نواس) تقف سيطرة مرورية لحجز الدراجات النارية الصغيرة الحجم والساعة تشير الى الثامنة والنصف صباحا وهو موعدالذهاب الى العمل او الوظيفة واصحاب الدراجات يحاولون تقديم الحجج والاعذار التي قد يكون اغلبها منطقي لانهم لايملكون غير هذه الوسيلة للتنقل بين المناطق وغير مشمولة بنظام الفردي والزوجي للسيارات ولكن نحن لانضع اللؤم على رجال المرور ولكن القليل من المرونة والتسامح يساعد على تجاوز الصعوبات.

يقول حيدر انا اعمل في منطقة الكرادة وبيتنا في شارع حيفا وجدت من الدراجة وسيلة سهلة للتنقل وتساعدني على تجاوز اسعار النقل الخاصة بنقل الركاب ولكن وجدت ان رجال المرور يحتجزونا دراجتي لانها لم تسجل ولا تحمل رقما وصغيرة الحجم ماذا افعل انا ان لم تسجل هذه الانواع وفقط الدراجات الكبيرة التي تسمى (البطحة) واسعارها مرتفعة جداً.

لماذا يسمح في بعض الاحيان والايام رجال المرور لدراجاتنا بالمرور ولا يحاسبونا و فجاةنرى سيطرة توقفك وتسالك عن اوراق الدراجة كلام بداه سلام الذي لم يتجاوز عمره الخامسة عشر ربيعا ويضيف: انا اعمل في منطقة السنك مع والدي وكل يوم استخدم الدراجة في الذهاب والاياب وفي هذا الشهر غرمت مرتين كل مرة بمبلغ ثلاثين الف دينار وتحجز الدراجة في القاطع المروري في منطقة الرصافة نريد حلا لمشكلتنا لان اجور النقل الخاص مرتفعة وليس لدينا سيارة تعمل على نظام الفردي والزوجي (سيارة اجرة).

في بداية جسر الاحرار قريب من وزارة العدل يقف مالايقل عن اربعة الى خمسة رجال مرور تمر من امامهم الدراجات دون حساب ولكن بمجرد عبور الجسر وعلى مسافة لاتتعدى العشرين مترا تبدأ سيطرات المرور بحجز الدراجات وغرامة صاحبها فوراً!

ايهاب موظف في امانة بغداد يقول لقد استخدمت الدراجة النارية بالرغم من خطورتها نعم لان الكثير منها يسبب حوادث ولكن سهولة ويسر التنقل بها والخلاص من الاختناقات المرورية يجعلني اتحمل في بعض الاحيان كلام الاخرين ولكن في الفترة الاخيرة يقف رجال المرور في ساحة الخلاني ويحتجزون الدراجات الصغيرة غير المسجلة واحياناً يتعاطف رجال المرور معنا اذا كنا قد تعرضنا الى غرامة قبل عدة ايام ولكن نرجو ايجاد حل لهذه المشكلة لانها تساعدنا في الوصول الى العمل وبوقت مبكر .ولاتكلفنا كثيرا من المال للصرف على التصليحات وشراء البنزين وتكفينا خمسة لترات ليومين افضل من سيارات الاجرة التي ترفع اسعارها يومياً دون مراعاة وضع المواطن العراقي.

يقول ابو مصطفى انا استخدم الدراجة النارية في الذهاب الى العمل في وزارة الصحة وقد وجدت ان سعرها لايتعدى(الثلاثمائة الى الخمسمائة دولار) ولكن تفاجئه عندما اوقفني شرطي المرور طالباً المستمسكات الكاملة للدراجة وانا لاامتلك غير ورقة بيع وشراء لها من احد الاشخاص الذين يتاجرون في بيع الدراجات وهم منتشرون في جميع مناطق بغداد وعندما تستورد الدراجات لااعتقد انها تخضع الى الرقابة ولكن لان الدراجة صغيرة ولا تحمل ارقاماً يجب حجزها لماذا لا يتم طبع ارقام في دوائر المرور ويطلب من اصحاب الدراجات الذهاب الى القواطع المرورية لحمل لوحة تسجيل معترف بها ويدفع مالك الدراجة مبلغاً محدداً مسبقا وفق وصل افضل من التعرض بين فترة واخرى الى غرامة مالية.

ولايكاد شارع تجاري يخلو من احدى المحال التي تعرض هذه الدراجات النارية يقول ابو مريم وهو صاحب محل تجاري في منطقة الاعظمية (ساحة عنتر) ان عدم السماح بتسجيل الدراجات النارية الصغيرة الحجم والتي لاتتجاوز سرعتها ٦٠ كيلو متراً في الساعة بسبب كونها تاتي مسجلة (العاب) بمعنى كل مجموعة قد تكون اكثر من خمسة وعشرين الى خمسين دراجة مسجلة في(منفيست) واحد ولهذا مديرية المرور العامة لاتسمح بتسجيل رقم لها على عكس الدراجات الكبيرة والتي تجاوزت اسعارها الالف دولار.

يقول النقيب علي في بداية طريق السنك / ساحة الخلاني ان قانون المرور الخاص بمنع سير الدراجات النارية بالطرق الرئيسية حفاظاً على الوضع الامني اولا وثانيا لانها لاتحمل لوحات تسجيل وفي الحقيقة هي مسجلة في المنفيست انها العاب وليست دراجات كبيرة فكيف يمكن السماح لصاحبها السير في الطرق الرئيسية وقد كثر استخدامها بصورة كبيرة جدا بالرغم من وضوح قانون المرور وتعرض اصحابها الى الغرامة المالية ولكن في حالة تكرار المخالفة أكثر من المسموح سوف تصادر الدراجة .ونطلب من المواطنين التعاون معنا حفاظا على حياتهم وعدم جعل هذه الوسيلة عائقا لتطبيق قوانين المرور.